

الله

الجمعة ٢٨ تموز ٢٠٠٠

20000728-0007-几

عادت واسقطت حقها الشخصي، وكان قد تقرر احالة عدد من الملفات المتعلقة بجرائم ارتكبها فلسطينيون الى بيروت لاسباب امنية، ومن بينها ملفات عدة بحق الشايب، ولدى اطلاع القاضي معماري على التحقيقات الاولية التي اجريت في احداثها تبين وجود جرم الخطف فقام بالادعاء على الشايب.

يذكر ان هذا الاخير، كان قد حكم منذ وقت قريب، امام محكمة الجنایات في بيروت، في ملفي قتل، وخطف وقتل، فبرئ في احدها، واوقفت التعقيبات بحقه في الثاني لاعتبار الجريمة سياسية، لكنه ما لبث ان اوقف في القضية الحاضرة.

ادعى النائب العام الاستئنافي في
بيروت القاضي جوزف معماري على
المسؤولين الفلسطينيين العقيد منير
المقدح، وخالد الشايب، وعلى «أبو عبد
البieroتي» مجھول باقى الھوية، بجرائم
خطف شخص من آل ناصر في مخيم
عين الحلوة عام ٩٢، وذلك مسندًا إلى
المادة ٥٦٩ من قانون العقوبات،
وحال معماري الشايب موقوفاً أمام
قاضي التحقيق المناوب في بيروت
عبد الرحيم حمود للتحقيق معه.

وجاء ادعاء النيابة العامة تبعاً
لادعاء شخصي مقدم من والدة
المخطوف المدعوة سلمى احمد ناصر،
في العام ٩٥، امام النيابة العامة
الاستئنافية في الجنوب، علماً انها